فصليتان علميتان- تخصّصيتان دراسات حديثة في نهج البلاغة السنة. الأولى، العدد الأول، خريف و شتاء ١٤٣٩(المتوالي١). من صفحة ٢٨ الى ٣٩

حقوق المواطنة الإسلامية وفقا للتعاليم العلوية

تأريخ الاستلام: ١٤٣٨/١١/١٥ تأريخ القبول: ١٤٣٩/١/٤

كاظم منافي شرف آباد*

الملخص

يُعَدُّ مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة في المجتمع الإسلامي، فعلى الرغم من رواجها بشكل كبير، إلا أنّها لم تتمكن من فتح مكان لها في الفكر السياسي الاجتماعي كما ينبغي. إنّ المواطن هو ذلك الشخص الذي يعيش في ظل حكومة ما، وكما ورد في التعاليم الإسلامية وأحاديث المعصومين وخاصة الإمام علي (ع)، إنه فرد من المجتمع الإسلامي، على هذا فإنّ حقوق المواطنة تغطي كل الأمور التي على الوالي أن يوفرها، وذلك مقابل القبول بالولاية والحكم والقيام بواجبات المواطنة. إنّ البحث الراهن يسعى إلى تقديم حقوق المواطنة الإسلامية وفقا للتعاليم العلوية، واتخذ البحث أسلوب الوصف والتحليل وذلك استنادا إلى الدراسات الدينية بالنظر في نهج البلاغة، إنّ نتائج الدراسة الأساسية تبين بان حقوق المواطنة في النظام العلوي تنطوي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

الكلمات الرئيسة: حقوق المواطنة الإسلامية، التعاليم العلوية، نهج البلاغة، الإمام علي(ع)

* طالب الدكتوراه بفرع الإدارة التعليمية، جامعة أبو علي سينا مدينة همدان (kmanafi2016@gmail.com).

Archive of SID
www.SID.ir

المقدمة

شهدت بداية القرن الثامن عشر ظهور مصطلح المواطنة، وتمت مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق المواطن وما يتحمله من مسؤوليات. إنّ الدراسات حول المواطنة كانت سابقا مركزة على الحقوق والمسؤوليات الفردية فيما يتعلق بالحكومة. لكن في يومنا هذا يؤكد الباحثون على أهمية قضايا مثل الحقوق المدنية والحقوق القانونية المتساوية، وتحقيق العدالة الفردية والحقوق السياسية منها حق النفوذ في اتخاذ القرار عبر الاقتراع لتحقيق المكانة العامة والحقوق الاجتماعية ومنها الحصول على الظروف الصحية والتعليم والتربية. هذا ونظريات المواطنة الليبرالية تركز على جوانب الحقوق القانونية للمواطنة، التي تؤكد بدورها على الحرية الفردية والعدالة القانونية. إنّ المحور الرئيس في ذلك المفهوم هو علاقة الفرد بالحكومة (وستولم وآخرون،[1] ٢٠٠٧) تتحقق المواطنة عندما يتمتع كل أبناء المجتمع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ويتمكنون من الحصول على الفرص الضرورية للحياة اقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى هذا يجب أن تتوفر فرصة المشاركة عند المواطنين بصفتهم أعضاء المجتمع في مختلف المجالات وأن يتحملوا مسئولياتهم لقاء الحقوق التي يتمتعون بها، بغية إدارة المجتمع بشكل أفضل وخلق النظم. إنّ معرفة تلك الحقوق والواجبات تلعب دورا مؤثرا في تطوير مفهوم المواطنة وبناء مجتمع مؤسَّس على النظم والعدالة، فلكي يكون المواطنون حاملين هذه السمة، يجب إصدار الحكم عليهم وفقا للمعايير الموضوعية والشفافة، على هذا فإنّ المواطنة في بداية الأمر تعد بمثابة قوة، ثم تأتي بحقوق آخر منها المواطن. للمواطنة جوهر ثنائي: وهما اجتماعي وسياسي، يراد بالجوهر الاجتماعي كيفية تعامل المواطنين معا، بينما المواطنة السياسية تعني تعامل المواطنين مع الحكومة، علينا أن نعترف بأنّ المفهومين يستخدمان لتعريف المواطن المشارك في مجتمع ديمقراطي. (ليسا وشيودو،[2] ٢٠٠٥: ٢٤).

ورد مصطلح المواطنة مؤخرا في الخطابات السياسية والاجتماعية؛ هذا المصطلح هو ترجمة الحقوق والحريات الجوهرية والعامة في المجتمع، وينطوي على أكثر احتياجات الشعب عامة، اما الحقوق فينطوي تحت لواءها كل أبناء المجتمع، من الرجل والمرأة والطفل والشيخ، والولد والبنت، إنّ حقوق المواطنة في العصر الحديث هي تبلورٌ للمعايير الجوهرية التي لا يمكن للأفراد من دونها أن يحققوا مكانتهم الإنسانية (غاندي،[3] ٢٠٠٧،٣٠). لهذا تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني وأساسا في تكوينه، وتوفر إمكانية مشاركة المواطنين طوعا في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إنّ فكرة مشاركة المواطنين التي تقضي بمشاركة كل فرد في العملية السياسية، تم القبول بها كأساس من أسس الديمقراطية، التأكيد منصب مؤخرا على دور المواطنين بصفتهم المشاركين الناشطين في المجتمع وكذلك في السياسة والمساعدة على تحقيق الرفاه الاجتماعي وإنتاج الثروة الاقتصادية والأهم من هذا، التشاركية في الحقوق والمسئوليات الحكومية. (ماتسودا،[4] ٢٠١٤: ٩٠).

إنّ الإسلام بصفته الدين الشامل اهتم بكل جوانب حياة البشر، يحمل تعاليما صريحة وشفافة لبناء العلاقات الاجتماعية بين الناس، ولم يبذل عناية بالكمال المعنوي للناس فحسب، بل اهتم بكيفية بناء أسس المجتمع المثالي، يريد الإسلام بناء صرح ذلك المواطن الملتزم والمسئول أمام الله وخلقه، الذي يحترم كل حقوق الناس بعيدا عن العرق والعقيدة، ويبذل المساعي لتحقيق الرفاهية لنفسه ولكل الناس. إنّ مجتمع الأمة مصطلح يعبر عن مسار الناس نحو الكمال الإلهي. إنّ محور هذا المجتمع هو الحركة والحيوية وليس مرور الأيام، بمعنى أنّه قد يواجه اقتصاد المجتمع تحديات ومشاكل، لكن لا يجب الخوف من تلك التوترات، وعلينا القبول بها، ذلك إنّ السير في هذا الاتجاه، يقتضي ظهور تلك التوترات، على هذا الأساس وعلى إثر التطورات الاجتماعية والثورات السياسية في العصور السابقة وانهيار أسس الحكومات المستبدة، وظهور مفاهيم جديدة في الخطاب القانوني، خاض البشر فترة جديدة في تاريخه. إنّ ظهور مجالس التشريع وفصل السلطات عن البعض وتحديد السلطة السياسية وظهور الدساتير بصفتها ميثاقا عاما بين الحكومة السياسية والمواطنين، فتح آفاقا جديدة في تنظيم العلاقات بين الحكومة والمواطن. إنّ الحقوق والامتيازات الواردة في دساتير الحكومات الجديدة قد حظيت بمكانة خاصة. (احمدي طباطبايي، ٢٠١٠: ٤).

لا يمكن مقارنة العلاقة بين المواطن ومكوّنات النظام الأخرى، في الفكر الغربي، وبين مقولة الولاية في الفكر الإسلامي. في الفكر الإسلامي يمكن تحليل علاقة أبناء المجتمع من خلال ثلاثة مكوّنات أخرى من النظام الولائي؛ إنّ الولاية هي إحدى سمات المواطن الحسن في المجتمع الإسلامي، إذ إضافة إلى قيامه بالواجبات الملقاة عليه كمواطن، يولي اهتماما خاصا بمسار الفكر الولائي في مجال التفكير وبنية السلوك في المجتمع، في الواقع إنّ النظام السياسي في الإسلام هو نظام ولائي، في هذا النظام يتأسس كل شيء على محور العقيدة، خلافا للأنظمة الأخرى التي تتكون من خلال الحكومة والشعب في أطر الجغرافيا الطبيعية، ويتم تجاهل الظروف الجغرافية والثقافية وحتى العرقية التي تشكل أساس المجتمعات الإنسانية في إطار العشيرة والقوم، إلا أنّ الإسلام يبني المجتمع في إطار العقيدة وبدلا من بناء الملة في إطار جغرافي

1. Westholm et al
2. Gandhi
3. Matsuda
4. Georges Scelle

Archive of SID

www.SID.ir

محدود باسم البلد، يقوم ببناء الأمة في نطاق عالمي تسمّى أمّية الإسلام، في هذا الإطار يصبح المواطن مفهوما حديثا، وكل المسلمين في كل بقاع المعمورة بصفتهم مسلمين لا يحصلون على شرف الانتماء إلى أمّية الإسلام فحسب، بل تتحدد لهم واجبات متقابلة، بمعنى أنّ كل مسلم في كل أنحاء العالم يصبح عضوا حقيقيا من الأمة ويحمل مسئوليات تقع على عاتقه، وعلى الحكومة الاسلامية احترام حقوقه، كما يؤدي المسلم المسئوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقه تفرضه عليه الحكومة الإسلامية والأمة الإسلامية. (نركسيان، ٢٠١٥: ١٧).

إنّ حقوق المواطن التي يريدها الإسلام تتحقق على يد الحكومة الإلهية وتؤديها الحكومة عبر التعاليم الإلهية، أما في عصر حضور المعصوم، فإنّه على رأس الأمور، وفي عصر الغيبة يتولى الأمرَ الفقيهُ العادل والمتقي والعارف بالزمن، والشجاع والمدير والمدبر؛ ولاية الأمر وإمامة الأمة، ويهدي المجتمع بالمعايير الإسلامية إلى تحقيق السعادة الدنيوية والأخروية. في الإسلام يتأثر المواطنون بالأسس المعرفية الدينية والتربية الدينية كما يقدّمون كل ما لديهم للتربية الدينية.

حقوق المواطنة

١. الحقوق

إنّ الحقوق جمع الحق وبمعنى إيجاب الشيء ومعرفة حقيقة الأمر كما تعني الصحيح واليقين والعدل (عميد، ٢٠٠٦: ٢٧٠) اصطلاحيا يحمل الحق معاني عدة ومع أنّه تم الحفاظ على الجذور اللغوية له وهي الثبوت لكن للثبوت أنواع تختلف بعضها عن الآخر، أدّى هذا الأمر إلى كثرة تعريفات الحق (حسينيان خطيبي، ٢٠٠٦: ٢٩٥). للحق علاقة قانونية يمتلك الشخص بموجبها المقدرة على الهيمنة على شيء محدد بشكل خاص، أو أن يطالب الشخص القيام بعمل ما أو منعه من القيام به (ساكت، ٢٠٠٧: ٤٩). وفقا لرأي جورج سل القانوني الفرنسي الشهير فإنّ الحقوق هي مجموعة من القوانين الاجتماعية أو بعبارة أخرى هي قواعد معاش الإنسان في المجتمع التي تختلف مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى؛ منها القواعد الأخلاقية والدينية والتقاليد والعادات. لهذا يجب البحث عن الحقوق في خبايا الحياة الاجتماعية (قرائي مقدم، ٢٠٠٦: ٩٧).

الحقوق هي قاعدة الأعمال ومن خلالها يقوم الإنسان بعمل أو يمتنع عن القيام به (صانعي، ٢٠١٠، ٣٤). يعتبر بعض القانونيين إنّ هدف الحقوق هو الحفاظ على النظم في المجتمع، ويرون أنّ القواعد القانونية، هي تلك القوانين التي تضمنها القوى الحكومية المخولّة بهذا الأمر، وهدفها هو استتباب السلام والنظم في المجتمع. إنّ أتباع بعض المدارس الأخرى، الذين يذهبون إلى أنّ للحقوق أسسا ذهنية متفوقة على إرادة الحكومة، يرون بأنّ هدف الحقوق هو توفير العدالة، إنّهم يرون أنّ أهم مصادر الحقوق هي أفكار ونظريات العلماء وكذلك تلك النظريات التي تشكل الحقوق والعرف والعادات، مصدرها هذا وتهدف الحقوق إلى تطوير حضارة الشعوب وثقافتها. (كاتوزيان، ١٩٨٦: ٤١٧-٤١٩).

٢. المواطن

المواطن هو ذلك الشخص الذي ينتمي إلى مجتمع ما، ورد في المعجم أنّ المواطن هو أهل مدينة ما أو بلد ما.في المصادر الإسلامية وردت مفردات مثل الأمة والناس والرعية مرادفة للمواطن، مع أنّ الناس والأمة ليستا بمعادلتين دقيقتين لمفردة المواطن، لكن الأمة تطلق على مجموعة من الأفراد الذين اجتمعوا حول دين ما أو زمان ما أو مكان ما، بينما تطلق المواطنة على أبناء المجتمع السياسي، أما مفردة الرعية فتطلق دينيا على أولئك الذين تتولى قيادة المجتمع مسئولية الحفاظ على أرواحهم وأموالهم (نوري الطبرسي، ١٤٠٧: ١٤/ ٢٤٨).

تحمل مفردة المواطن طابعا اجتماعيا وقانونيا، بمعنى أنّ فحوى المواطنة تعود إلى كيفية تعامل الإنسان في البيئة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تجد مدلولها إلى جانب الحقوق الأخرى، ومفردة المواطن أعم من حقوق المواطنة وتطلق على مجموعة من الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الفرد، ذلك أنّ إحدى مدلولات تعريف المواطن هي الوضع القانوني للمواطنة والحفاظ على الحريات الفردية في المجتمع، بحيث لا توجه ضربة إلى حريات الآخرين، وهذا الأمر يتطلب وضع الواجبات والالتزامات إلى جانب الحقوق ومنها حقوق المواطن. المواطنة توفر بمساعدة مجموعة الحقوق والواجبات والالتزامات والقيم الناجمة عنها، طريقا لتوزيع المصادر توزيعا عادلا وتمهد لحياة تتسم بالمشاركة والحيوية. إنّ الالتزام بالقيم الجماعية لا يعني نسيان الهوية الفردية والقيم الشخصية، وقواعد وأسس الحياة الفردية، يمكن أن يحتفظ القبول بالقيم العامة واحترامها والعمل بها في محلّه دون التعارض مع القيم الفردية. إنّ المواطنة بحاجة إلى إطار وأرضية تؤيد فيها الحقوق وتتوفر فيها إمكانية انجاز المسئولية، إنّ هذا الإطار ليس إلا الأرضية الاجتماعية التي تتبلور في جوفها القيم ذات الصلة بالمواطنة، وتشتمل على الديمقراطية والنظام القانوني الفاعل والمؤسسات ذات الصلة، التي توفر قواعد المشاركة، وتتجلى قيم المواطنة في مثل تلك الأرضية (آشتياني،٢٠٠٥: ١١٧).

إنّ المواطن هو الشخص الذي يحق له الحياة في المجتمع، ومن خلال التمتع بالحقوق والقيام بواجبات المواطنة يساعد على تأسيس الحضارة، هذا يعني أنّ بناء الإنسان في المجتمعات يكتسب أهمية لكل أبناء المجتمع، إنّ الشرط الضروري لتحقيق هذا الأمر هو بناء بنية لإدارة المجتمع، يشارك الناس فيها كلهم، وعندها يتجلى مفهوم المواطنة بشكل حقيقي، يتم إنتاج احتياجات المواطنة.

في الواقع، إنّ المواطن هو الذي يعرف حقوقه الفردية والجماعية، ويدافع عنها ويعرف القانون ويطبقه ويطالب به ويتمتع بحقوق

Archive of SID

www.SID.ir

محددة، ويعرف أنّ هناك شخصا آخر، ودفاعه عن حقوق ذلك الشخص يعني دفاعه عن حقوقه نفسه، فالمواطن لا يعني أن يسكن الشخص مدينة ما، لفترة محددة، بل يعني مجموعة من المعارف الحقوقية والفردية والاجتماعية، لهذا تتبلور المواطنة عندما يتمتع كل أبناء المجتمع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية وتكون فرص الحياة الاقتصادية والاجتماعية في متناول أيديهم، هذا وأنّ المواطنين بصفتهم أبناء المجتمع يشاركون في مختلف المجالات، ويتحملون مسئوليات نتيجة الحقوق التي يتمتعون بها، مسئوليات تأتي لإدارة المجتمع واستتباب النظم، إنّ معرفة تلك الحقوق والواجبات لها دور مؤثر في تطوير المواطنة وبناء مجتمع على أساس النظم والعدالة، لهذا تحمل المواطنة مفهوما حقيقيا، وعلى المواطنين أن يصدروا أحكامهم وفقا للمعايير الموضوعية، على هذا فإنّ المواطنة في نفسها قوة، ومن ثم تُؤخَذُ بعين الاعتبار حقوق مختلفة للمواطن، ثم إنّ المواطنة، تؤيد مقدرة الفرد لإصدار الحكم حول حياته، ولا تحدد حياتهم من قبل وفقا للعرق أو المذهب أو الطبقة أو الجنس أو واحدة منها.

بناءً على ذلك إنّ حقوق المواطنة هي مجموعة الحريات التي يتمتع بها أبناء المجتمع، وتطلق على الحقوق والحريات الفردية والحقوق العامة والاجتماعية (رزاق بور، ٢٠١٢: ٩١). على هذا فإنّها مزيج من الواجبات والمسئوليات التي يتحملها المواطنون تجاه البعض والمدينة والحكومة أو القوى الحاكمة، إضافة إلى الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها وتتولى الحكومة أو القوى الحاكمة توفيرها. من هنا فإنّ حقوق المواطنة هي مجموعة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطنون في دولة ما وفقا لمبدأ الكرامة الإنسانية ومبدأ منع التمييز، لتوفير أرضية لنمو شخصية الإنسان، الفردية والاجتماعية في النظام القانوني لبلد ما. إنّ أساس حقوق المواطنة هو أنّ الفرد وبسبب كونه إنسانا، يتمتع بحقوق وإمكانيات، يراها الكثير من القانونيين حقوقاً طبيعية وغير اكتسابية، ولا يمكن لأيٍّ كان أن يسلبه إياها أو يحددها.

في الغرب هناك قاعدتان لحقوق المواطنة: ١. الرؤية المؤسسة على الليبرالية ٢. الرؤية المؤسسة على الجمهورية. في الرؤية الأولى تعد حقوق المواطنة مجموعة من الحقوق والواجبات المتلازمتين، ويتمتع بها كل مواطن بشكل متساوي، بعبارة أخرى على كل مواطن أن يؤدي الخدمة العسكرية في نفس الوقت الذي يريد تحقيق الأمن الفردي والحرية وحق التصويت، أما عند الجمهوريين وفضلا عن القضايا أعلاه، فإنّ فكرة المثالية كامنة في مفهوم حقوق المواطنة، وتتكون من أربعة أجزاء:

١. المواطنون يتمتعون بمجموعة من الحقوق.
٢. إلى جانب تلك الحقوق على المواطن واجبات لابد من تأديتها.
٣. المواطنة تتضمن الرغبة في السير في اتجاه تحقيق حقوق كافة أبناء المجتمع السياسي.
٤. إنّ تلك الرغبة في تنفيذ حقوق الآخرين، تَنَفَّذُ وفقا لاتفاق عام ومثالي. (ميلر، ٢٠٠٣: ١٣٤).

لحقوق المواطنة الجديدة سمتان بارزتان تميزانها عن المفاهيم الحقوقية الأخرى: الأولى أنّ حقوق المواطنة تختلف عن حقوق الإنسان، وهذا الاستقلال يعني وجوب إلقاء نظرة جديدة عليها، والأخرى أنّ حقوق المواطنة الجديدة تدل على علاقات المدنيين معا وعلاقاتهم بالمؤسسات الحكومية الأخرى، ومن هنا يجب تقديم تفسير خاص لحقوق المواطنة بشكل عام. إنّ علاقات الحكومة والشعب في حقوق المواطنة الحديثة مؤسسة على التعاون أكثر من كونها مؤسسة على سلطة الحكومة. مع أنّه في بعض الحالات المهمة تمارس سلطة الحكومة لكن في أغلب الحالات يتحمل الفرد والحكومة حقوقا وواجبات لتحقيق حقوق المواطنة، لا ننسى أنّ الفرد يتمتع بحقوق في المجتمع والحكومة، وعليه أن يقوم بواجبات ما، هذا الأمر لا يتصف بصفة أحادية الجانب ذلك أنّ الفرد يتمتع بسمات اجتماعية، فمن الضروري أن يؤدي ما عليه تجاه المجتمع الذي يعيش وسطه، ويساهم في بناء مجتمع سليم ومنشود.

فيما يتعلق بحقوق المواطنة من منظار سماحة قائد الثورة علينا القول: إنّه يرى أنّ الثورة الإسلامية قد أحيت مقولة حقوق المواطنة في إيران. لم يكن لدينا قبل انتصار الثورة الإسلامية اصطلاح حقوق المواطنة، إنّ ما كان يطرح قبل الثورة هو الأرباب والرعية والعبد والمولى وليس المواطنة، على هذا فإنّ الثورة الإسلامية هي المؤسسة لمقولة حقوق المواطنة، وأنّ المواطنة التي تتحدث عنها هي مواطنة كريمة وسامية تهتم بحقوق الإنسان وأنّ التكاليف الدينية تمنحه الكرامة. إنّ هذه المقولة الثنائية لا تطرح في أي فلسفة سياسية في العالم المعاصر، إنّ حقوق المواطنة في الفلسفة السياسية الغربية هي تلك الحقوق التي يحصل عليها الناس في إطار العقد الاجتماعي والوضع الطبيعي، أما فكرة لا حق وراء الحق الإلهي الذي يتعالى بالإنسان، فلا حضور لها هناك (خامنه اي، ٢٠٠٩).

حقوق المواطنة في الرؤية الكونية الإسلامية

مع أنّ مصطلح المواطنة في إطاره الحالي يُعَدُّ مقولة حديثة، لكن جوهره أي كيفية تمتع مختلف الأشخاص في المجتمع بالحقوق ونوع الانتماء والعلاقة بالحكومة، له تاريخ بقدم تاريخ الإنسان. إنّ معيار الانضمام إلى المجتمع الإسلامي (المواطنة بلغة العصر الراهن) في مدينة النبي لم يكن خارجا عن إطارين اثنين: إما الإسلام أو التحالفات. على هذا فإنّ المسلمين واليهود في المدينة اللذين احتفظا باستقلال مجتمعهما الديني، كوّنا مجتمعا سياسيا موحدا، وأنّ النبي (ص) قد أحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية، وقد جعل أتباع الأديان الإلهية الأخرى عضوا في المجتمع السياسي بشرط الانضمام إلى التحالفات. بعد نزول سورة التوبة والحديث عن الذمة، فإنّ الانضمام إلى المجتمع وفقا للتحالفات لم يبق حكرا على يهود المدينة، بل أصبح يشتمل على كل أتباع أهل الكتاب، وإنّهم أصبحوا أعضاء المجتمع الإسلامي وفقا للذمة وليس عضوا في الأمة

Archive of SID
www.SID.ir

الإسلامية، أما من لم يدخل في هذين الإطارين كان يعتبر أجنبيا (غير المواطن). بعد وفاة النبي (ص) وتوسيع رقعة الفتح الإسلامي وزيادة عدد سكانها في إطار الدولة الإسلامية، قد تكوّن المجتمع السياسي الإسلامي وليس الأمة المسلمة وفقا لتلك الشرطين ولا تأثير للسمات القومية واللغوية والأرضية في الأمر. حتى في تلك الفترة التي ظهر التمييز القومي والعرقي بين العرب والعجم، لم يكن لهذه العناصر دور في انتماء الفرد إلى الدولة الإسلامية من عدم انتماءه إليها، يبدو أنّ الإمام علي (ع) وعندما رأى أنّ معاوية كوّن حكومة مستقلة في الشام، لم يعتبر معاوية وأتباعه أجانبا، بل حاربهم وفقا لشروط الحرب مع المتمرد الداخلي أي أهل البغي وليس الأجانب (الكفار أو المشركين). يراد بالذمة خلق بيئة آمنة والوصول إلى صيغة التفاهم والحياة المشتركة والتعايش السلمي بين الفرق الدينية المختلفة داخل أطر الحكومة الإسلامية. إنّ الفرد أو الجماعة التي ترفض تكالُبَ أهل الذمة، عليه أن يترك المجتمع وأن يخرج من أرض الكفر بدعم من الحكومة الإسلامية، وأن تتجه إلى أراضي آمنة أو ملجأ تريدها تلك الجماعة، وما لم تصل إلى تلك الأراضي الآمنة فإنّها تتمتع بدعم كامل من المسلمين (عميد زنجاني، ١٩٩١: ٥٨).

على هذا ومن منظار الإسلام يمكن للأجنبي وبإذن رسمي (الأمان والذمام) أن يدخل البلد الإسلامي، أو يعبر منه، أو يقيم فيه مؤقتا، وأنّ تحقيق الأمان يتوقف على طلب الأجنبي وقبوله على يد الحكومة الإسلامية، أو المسلم، يسمى الأجنبي بعد الحصول على الأمان مستأمن، ويمكنه أن يدخل الحدود الإسلامية، وأن يستفيد من الدعم الكامل من الحكومة الإسلامية والحقوق والحريات الخاصة. (ضيائي بيكدلي،١٩٨٧: ٩٤). يمكن لفئة من الأجانب وهم الأقليات الدينية، وأتباع اليهودية والمسيحية والزرادشتية، وبدفع الجزية أو القبول بمعاهدة الذمة مع الحكومة الإسلامية، أن يتمتعوا بحقوق المواطنة إلى حد ما، أو يسمح لهم بالإقامة الدائمة. لو قمنا بالمقارنة يمكننا القول أنّ أهل الذمة لا يتمتعون بكل امتيازات المسلمين في المجتمع الإسلامي، ويعانون من عراقيل، يجب أن تذكر تلك القضايا في معاهدة الذمة وأن يوقّعوا عليها، مثل عدم الدعاية الدينية وعدم الجهر بالمنكرات، والمحدودية في تأسيس مباني أعلى من بيوت المسلمين، وعدم الدخول في المساجد والأماكن الإسلامية المقدسة (عميد زنجاني، ٢٠٠٤: ١٢٣) إنّ الأجانب المستأمنين في حدود الدولة الإسلامية يتمتعون بحقوق مثل حرية الدخول والإقامة وحرية القيام بالواجبات الدينية، والصيانة من التعرض وحرية اختيار المكان وحرية الانتقال في أراضي الدولة الإسلامية ما عدى الأماكن المقدسة مثل الحجاز أي مكة والمدينة والتمتع بالقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية الخاصة بأهل الكتاب وحق امتلاك مقبرة خاصة بهم وعدم دفع الضرائب فضلا عن الجزية (المصدر نفسه: ٩٨-١٠٠).أشارت الكتب ذات الصلة إلى الأدلة الكامنة وراء دفع الجزية على يد أهل الذمة وهي أنّ المسلمين يدفعون الضرائب تحت عنوان الخمس والزكاة وفضلا عن هذا إنّ الحاكم له الولاية على أرواح المسلمين وأنفسهم، ويمكنه أن يتصرف في أموالهم. إنّ أهل الكتاب وأهل الذمة لا يدفعون الخمس والزكاة، ووفقا للمعاهدة المبرمة يقومون بواجباتهم كمواطنين ويدفعون الجزية أو الخراج.

على كل وفيما يتعلق بحقوق المواطنة في الإسلام هناك مبدءان: أولا الكرامة الإنسانية التي تشكل إحدى الأسس العقائدية في النظام الإسلامي، إنّ هذا المبدأ يرسم الإنسان كائنا يمتلك إمكانيات كبيرة للتكامل، وبقدرته اللا محدودة والموهبة التي أودعها الله في ذاته، يمكن أن يتطور حتى يصل أعلى درجات الكمال الإنساني، إنّ الكرامة تعني القيمة والإنسانية والابتعاد عن الرجس كما تعني الفتوة والسخاء، إنّها شرف وحرمة، يمتلكها الإنسان لاستقلاله الذاتي، ومقدرته العقلية وطابعه الإلهي، ويتمتع بها فطريا، فالكرامة الإنسانية هي الأساس في الكثير من واجبات المواطنة. ثانيا الإشراف العام، إنّ الإسلام لا يعتبر قضية الإشراف واجبا ملقاة على عاتق الجهاز الحكومي أو الحاكم فحسب بل يعلّم الناس الواجبات القانونية والشرعية والإلهية، أن يهتموا بمصيرهم كما جاء في الذكر الحكيم: على كل مسلم في المجتمع الإسلامي أن يقوم بإصلاح الأمور وينشر الخير ويمنع المساوئ (كوشا،٢٠٠٩: ١٧) إنّ الإشراف العام وكون الجميع مسئولا في المجتمع يمنحان النظام المقدرة أن يرقي بمستوى وعي الناس وقوته الداخلية ولا تنتهي سلطته بالفساد بأي حال من الأحوال.

سمات حقوق المواطن الإسلامي في نهج البلاغة

إنّ نهج البلاغة هي أكبر أثر خالد في دائرة الثقافة والعلم والفكر البشري وهي كلام شخص كان يقول: «سلوني قبل أن تفقدوني، فلأنا بطرق السماء أعرف بطرق الأرض» (شهيدى،٢٠١٤: ٦٤، الخطبة ٩٢). في هذا الكتاب الخالد استخدمت مختلف المفاهيم في مختلف الأطر، جاءت كثيرا في أسلوب الخطب والرسائل والحكم، وتدل على مفهوم وحقوق المواطنة في المجتمع الإسلامي، تعني بعضها المواطنين ولا فرق في الإطار الذي استخدمت فيها، منها مفهوم الرعية، هناك كلمات أخرى مرادفة لها. إنّ استخدام مفهوم الرعية للدلالة على المواطنين جاء أول مرة في أحاديث الرسول الأكرم، ومن ثم في أحاديث الإمام علي (ع) بكثرة، إنّها مأخوذة من مفردة رعى وتعني الحفظ، يطلق على الناس رعية لأنّ الحاكم يتولى حفظ أرواحهم وأموالهم وحرياتهم (مطهري، ١٩٩٥: ١٢٧).

إنّ نظريات الإمام علي (ع) حول المواطنة وحقوقها في المجتمع كانت مؤسسة على نظريات القرآن والسنة النبوية. وفي الحقيقة إنّ فكرة المواطنة برأي الإمام علي (ع) مؤسسة على أرضية دينية، ذلك أنّ المصدرين أي القرآن والسنة أهم مصادر دين الإسلام، أما في مجال أسس المواطنة في

Archive of SID
www.SID.ir

نهج البلاغة، فإنّ رؤية الإمام إليها وحقوقها والالتزامات ذات الصلة بها، ناجمة عن أسس ورؤية توحيدية للدين. في الرؤية الكونية العلوية تعكس حقوق المواطنة وفكرة العدالة العالمية وذلك المجتمع الذي يمكن لأي إنسان أن يعيش فيه بكرامة وبسلام وأمن، إنّ هذه الحقوق ظهرت منذ أن خُلِقَ الإنسان، ذلك أنّ الإنسان كائن منحه الله الكرامة، كما يرى الإمام علي (ع) إنّ الشرعية إلهية وان هذه الشرعية تتحقق في المجتمع بعد إقبال الناس وإرادتهم، إنّ الدين والسياسة في كلام الإمام وسيرته العملية، لهما علاقة قريبة، لو قمنا بدراسة فحوى المواطنة وكيفية علاقة الحكام والمواطنين لعرفنا أنّه من منظار أمير المؤمنين يجب أن تكون هذه العلاقة ثنائية، ذلك أنّ الحق والتكليف توأمان، إنّ الإمام علي (ع) يعتقد بالمسئولية الكبيرة الملقاة على عاتق المواطنين تجاه المجتمع والنظام الاجتماعي، هذا ودعا الإمام المواطنين إلى المشاركة الناشطة في ساحة الاجتماع ويعتقد بدور الناس وإرادتهم في تحديد نوع الحكومة والسيادة. إنّ نطاق المواطنة من منظار الإمام علي (ع) نطاق مفتوح بمعنى وجوب تمتع الجميع بحقوق المواطنة، ويجب أن يكون المواطنون سواسية في التمتع بالحقوق. في قضية حقوق المواطنة يرى الإمام علي (ع) أنّ الحكومة هي الآلية والوسيلة لتعالي الناس.

١. العدالة الاجتماعية

ان الإنسان مدني بالطبع ولاستمرار حياته المادية بحاجة إلى تكوين المجتمع والحكومة، ويجب أن يعيش في الاجتماع وان ضرورة الحياة الإنسانية هي الاختلاف والصراع. على هذا من الضروري أن تسوده القوانين، وان يعرف الكل ما عليه من حقوق وواجبات تجاه المجتمع، ويمكنه أن يوفر الإمكانية بانه يتمتع الجميع بحقوقهم عند حدوث المشاكل، وفي نفس الوقت أن يعمل بما عليه تجاه الآخرين من حقوق، بعبارة اجل، إنّ العدالة الاجتماعية هي منح كل ذي حق حقه، وان يحصل كل ذي حق على حقه ولا يمارس بحقه أي ظلم ولا يظلم أحد (الطباطبايي، ١٤١٧: ١/ ٣٧٩).

إنّ العدالة في الرؤية العلوية هي امتلاك الفرص المتساوية للتكامل وتحقيق التطور المادي والمعنوي، وفقا للتعاليم العلوية إنّ الناس سواسية، ولا فرق جوهري بينهم فكلهم سواسية في الخلق وان الفوارق الدنيوية لا تعد معيارا لتفوق هذا على ذاك، وان الناس كلهم امرأة ورجل وطفل وعجوز سواسية في نظام الكون، إنّ الإمام علي (ع) يرى أنّ العدالة هي قانون شامل وسنة لا يمكن نكرانها في عالم الكون، ويعرفها في الاجتماعات الإنسانية ونظام التشريع بصفتها ضرورة لا يمكن نكرانها ويؤكد على ضرورة التنسيق بين نظام التكوين والتشريع، إذ عرف مذهبه ومكتبه بالعدالة (حكيمي، ٢٠٠٧: ٩-١٠). إنّ اسم الإمام علي (ع) امتزج مع العدالة بحيث يذكرنا اسم علي بالعدالة وتذكرنا العدالة باسم علي (محمدي ري شهري، ٢٠٠٤: ٤/ ٥٦). إنّ قصة الإمام علي (ع) في مجال العدالة الاجتماعية من القضايا الثمينة التي تعطي الإنسانية وروح الإنسان شرفا ومنها رفض طلب أخيه عقيل في التصرف بأموال الناس تأتي من ضمن تلك الأمثلة (جرداق، ٢٠٠٨: ١٢) يرى الإمام علي (ع) بان المبدأ الذي يمكنه أن يحفظ التعادل الاجتماعي ويرضي الجميع ويعطي هيكلة المجتمع الصحة ويمنح روح الاجتماع الهدوء، هو العدالة، إنّ الظلم والتمييز ليسا بقادرين على أن يرضيا روح الظالم نفسه وروح من يمارس الظلم لصالحه، ناهيك عن المظلومين أنّ العدالة الكبيرة هي طريق عام يمكنها أن تضم الجميع في جوفها، وجعلهم يعبرون منها دون مشكلة، لكن الظلم هو طريق لا يصل بالظالم نفسه إلى هدفه. (مطهري، ٢٠٠١: ٤٢٧). وَاللَّهِ لَأَنْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّداً أَوْ أُجَرَّ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّداً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِماً لِبَعْضِ الْعِبَادِ وَغَاصِباً لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَداً لِنَفْسٍ يُسْرِعُ إِلَى الْبِلَى قُفُولُهَا وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا لَا ذَا وَلَا ذَاكَ وَلَكِنَّهَا هَدِيَّةٌ فَقُلْتُ هَبِلَتْكَ الْهَبُولُ أَ عَنْ دِينِ اللَّهِ أَتَيْتَنِي لِتَخْدَعَنِي أَ مُخْتَبِطٌ أَنْتَ أَمْ ذُو جِنَّةٍ أَمْ تَهْجُرُ وَاللَّهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللَّهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ وَإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا مَا لِعَلِيٍّ وَلِنَعِيمٍ يَفْنَى وَلَذَّةٍ لَا تَبْقَى نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُبَاتِ الْعَقْلِ وَقُبْحِ الزَّلَلِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ. (شهيدى، ٢٠١٤: ١٧٤،الخطبة ٢٢٤).

يقول الإمام (ع) في بداية الرسالة ٢٧ من نهج البلاغة ومن عهد له عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر رضي الله عنه حين قلده مصر: فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ وَلَا يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ (شهيدى،٢١٠: ٢٠١٤، الرسالة ٢٧) إنّ كل من يجعلون الحكومة العلوية نموذجا لهم عليهم أن يحفظوا هذه الرسالة: أَ أَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ فَمَا خُلِقْتُ لِيَشْغَلَنِي أَكْلُ الطَّيِّبَاتِ كَالْبَهِيمَةِ الْمَرْبُوطَةِ هَمُّهَا عَلَفُهَا أَوِ الْمُرْسَلَةِ شُغُلُهَا تَقَمُّمُهَا تَكْتَرِشُ مِنْ أَعْلَافِهَا (شهيدى٢٣٤: ٢٠١٤،الرسالة ٤٥). عندما تولى الإمام (ع) أمر الخلافة كان البعض يتمتع بامتيازات وفقا لتمييز مارسه الخلفاء السابقون فأصبحوا أعلى شانا من الآخرين؛ فأرادوا الاستمرار على ما هم عليهم لكن الإمام (ع) رفض أي نوع من التميز في حكومته، واعتبر الجميع سواسية، إنّ ما جعل الإمام (ع) يقبل بالخلافة هي تعرض العدالة الاجتماعية للخطر، إنّ القبول بالخلافة على يد الإمام كانت نتيجة قيامه بإحلال العدالة والمساواة الاجتماعية، يقول الإمام في هذا المجال: أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ (شهيدى،٢٠١٤: ١١،الخطبة٣). إنّ الحكومة عند الإمام (ع) تهدف إلى تنفيذ الحق والعدل وإزالة الظلم والفساد لا غير وفي غير هذا فلا قيمة النعل: وَاللَّهِ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِمْرَتِكُمْ إِلَّا أَنْ أُقِيمَ حَقّاً أَوْ أَدْفَعَ بَاطِلًا ثُمَّ خَرَجَ فَخَطَبَ النَّاسَ (شهيدى،٢٠١٤: ٢٨،الخطبة٣٣).

من النقاط المهمة في مجال المساواة الاجتماعية الشاملة في حكومة الإمام علي (ع) هي أنّه بالرغم من التزامه بالإسلام والتأكيد

Archive of SID

www.SID.ir

الكبير على الدين الإسلامي المبين، إلا أنّه كان يهتم بغير المسلمين في المجتمع الإسلامي وأمر مرارا وكرارا بمراعاة حقوقهم في المجتمع وحتى تخصيص مالا من بيت المال للفقراء، وان قصة العجوز النصراني في هذا المجال هي نموذج لها، إذ أمر الإمام (ع) بتخصيص قسما من بيت المال له وهذا يدل على النظرة الشاملة للإمام قال الإمام (ع) جعلتم الرجل يعمل عندكم في فترة كان يستطيع العمل لكن اليوم وهو أصبح عجوزا ولا يمكن العمل تمنعونه قوت اليوم، أعطوه مالا من بيت المال (الحر العاملي، ٢٠٠٨: ٧٣).

١-١.الأمن الاجتماعي

في عهود الإمام (ع) نرى الاهتمام الكبير بالعدالة والعطوفة وحب الناس واحترام شخصيتهم وحقوقهم (مطهري، ١٩٩٧: ١١٨-١١٩) بغية تحقيق هذا الهدف الاجتماعي. إنّ الإمام في حديث له يصرح بأنّ ضرورة الحكومة والقيادة ناجمة عن توفير الأمن الاجتماعي: كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ نَعَمْ إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لَا إِمْرَةَ إِلَّا لِلَّهِ وَإِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ وَيُبَلِّغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ وَيُجْمَعُ بِهِ الْفَيْءُ وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ (شهيدى،٢٠١٤: ٣١،الخطبة٤٠). إنّ الإمام (ع) يرى أنّ الحاكم الحقيقي بحاجة إلى توسيع نطاق المصالح الاجتماعية نحو الاجتماع الذي يأتي بأكبر قدر من الأمن لكل المواطنين. يقول الإمام علي (ع): إنّ فلسفة حكومته هي توفير الأمن الاجتماعي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِي كَانَ مِنَّا مُنَافَسَةً فِي سُلْطَانٍ وَلَا الْتِمَاسَ شَيْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ وَلَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ وَنُظْهِرَ الْإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ. (شهيدى،٢٠١٤: ٩٥، الخطبة ١٣١).

إنّ الإمام لم يلجا في حكمه إلى إثارة الرعب والخوف في مواجهة المعارضين بأي حال من الأحوال، إنّه لم يستخدم العنف حتى في مواجهة العناصر المثارة للشغب، ولا يعاملهم بالعنف وسياسة الرعب، و لم يكن يعامل الناس وفقا للظنون ولا يعاقب الناس قبل وقوع الجريمة، ولا يعاقب من يظن بأنّهم يثيرون الفوضى (محمدي ري شهري، ٢٠٠٤: ٤/ ١٢٠) إنّه وفي عهده إلى مالك الاشتر يصرح حول إقامة السلام والأمن الاجتماعي: وَلَا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ و لِلَّهِ فِيهِ رِضًا فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً لِجُنُودِكَ وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ وَأَمْناً لِبِلَادِكَ (شهيدى، ٢٠١٤: ٢٤٠، الرسالة٥٣). يقول للأشتر النخعي: فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللَّهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وَزَيْنُ الْوُلَاةِ وَعِزُّ الدِّينِ وَسُبُلُ الْأَمْنِ وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِهِمْ. (شهيدى، ٢٠١٤: ٢٤٠، الرسالة٥٣). كما يقول (ع): فَأَسْرِعُوا إِلَى أَمِيرِكُمْ وَبَادِرُوا جِهَادَ عَدُوِّكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. (شهيدى، ٢٠١٤: ١٩٧، الرسالة ١). لكن النقطة المهمة التي يجب الإشارة إليها هنا وكان قد ركز عليها الإمام ونبه الولاة إليها، هي أنّ المشاركة في التعبئة العامة يجب أن تكون طوعا وليس إجبارا، ويكتب إلى عثمان بن حنيف قائلا: فَانْهَدْ بِمَنْ أَطَاعَكَ إِلَى مَنْ عَصَاكَ وَاسْتَغْنِ بِمَنِ انْقَادَ مَعَكَ عَمَّنْ تَقَاعَسَ عَنْكَ فَإِنَّ الْمُتَكَارِهَ مَغِيبُهُ خَيْرٌ مِنْ مَشْهَدِهِ وَقُعُودُهُ أَغْنَى مِنْ نُهُوضِهِ. (شهيدى،٢٠١٤: ١٩٩،الرسالة ٤).

بعد إقامة السلام والنظم في المجتمع، يأتي دور الأمن النفسي. إنّ الناس يجب أن لا يخافوا في المجتمع من الظلم ولا يدخلوا في دائرة صراعات الحكام، ولا يلجئوا إلى المدح والتملق. إنّ الإمام كان يؤكد على صيانة أبناء المجتمع من التجسس والحفاظ على ماء الوجه، ويقول: وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبُهُمْ لِمَعَايِبِ النَّاسِ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ وَاللَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللَّهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ وَاقْطَعْ عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وِتْرٍ وَتَغَابَ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَضِحُ لَكَ وَلَا تَعْجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاعٍ فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٌّ وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنَّاصِحِينَ. (شهيدى،٢٠١٤: ٢٤٠، الرسالة ٥٣).

٢.العدالة الاقتصادية

من أهم حقوق الناس على الحكومة، هو إقامة العدالة في القضايا الاقتصادية في المجتمع. إنّ الحكومة من واجبها أن تلبي احتياجات المجتمع الاقتصادية، وتمنح الأموال العامة للفقراء وأصحاب الحق، وتنظم معاش الناس. فالعدالة هي مراعاة حقوق كل ذي حق والعدالة الاقتصادية هي مراعاة حقوقهم الاقتصادية، ومن حقوق الناس في الحكومة الإسلامية، هو توفير الرفاه النسبي الاقتصادي، الملقاة على عاتق الحاكم أو الحكومة الإسلامية. إنّ مفاهيم مثل توزيع العوائد بعدالة، والمساواة في الاستفادة من المصادر القومية، وبشكل خاص من بيت المال، وتحقيق الرفاه النسبي، وإزالة الفقر في المجتمع الإسلامي تعد من مدلولات العدالة الاقتصادية، يتطلب احترام حقوق الناس الاقتصادية توزيع العوائد و إزالة الفقر وتقليل الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع، ومنح الطبقات الضعيفة مالا، على الحكومة الإسلامية أن تقوم بهذه الأعمال تحت عنوان الضمان الاجتماعي، ينتهي احترام هذه القضايا بإقامة العدالة الاقتصادية.

فالعدالة الاقتصادية تعني الحياة بلا فقر، كما قال الأمام علي (ع) في هذا المجال: والذي فلق الحبة وخلق الكائنات لو أخذتم العلم من معدنة لسرتم في الوسط، وعلى طريق الحق، لاتضحت الطرق عليكم واتضحت علامات الهداية لكم، وألقى نور الإسلام بظله عليكم، عندما لحصلتم على الرفاه ولا تبقى أسرة جائعة، ولا يتعرض كافرا أو مسلما إلى الظلم. (الكليني، ١٤٠٧: ٨/ ٣٢).

في النظام العلوي يتم تقوية ثقافة دعم المظلوم لإزالة أرضية انتهاك الحقوق الاقتصادية، وتعميم مواجهة المهاجمين، إنّ الإمام لم يكتف بالكلام الهادئ والحنون تجاه المستضعفين وما يعانون من مشاكل، بل إنّه كما كان قبل الخلافة أزهد الناس في عصره، وبعدما تولى أمر الحكم، لم يحدث أي اختلاف مادي في حياته، واستمر في حياته فقيرا مثل فقراء العالم الإسلامي، كما كان عمليا قائد الناس في تحمل المشاكل ومصائب الحياة،

Archive of SID

www.SID.ir

إنّ هدف الإمام (ع) من قبول الحكم هو تنفيذ العدالة وتقليل الفجوة الطبقية وإزالة الفقر (هادوي، ٢٠٠١: ٧/ ٢١٩) إنّ الإمام علي (ع) وحتى مع أصحابه القريبين منه ومن كانوا معه وشاركوا في الحروب تعامل مثل تعامله مع كل الناس، ولم يفرق بين العبد الأسود وكبار الأنصار في تقسيم الغنائم، كما جاء طلحة والزبير عند أمير المؤمنين وقالا لم يكن عمر يعطينا بمثل هذا قال الإمام كيف كان يعطيكم النبي من الغنائم إنّهما اتخذا الصمت. قال الإمام أ لم يكن النبي (ص) يوزع الغنائم بشكل مساوي، قالا بلى، قال الإمام: هل عندكم إتباع سنة النبي أصح أم سنة عمر؟ قالا: سنة النبي يا أمير المؤمنين لكننا سابقان في الإيمان وتحمل المشاكل والقرابة، رد الإمام هل أنتما سابقان أم أنا السابق، قالا أنت السابق، قال الإمام: هل لديكم قرابة مع النبي أم أنا لدي قرابة معه، قالا أنت. هل أنتما تحملتما المصائب أم أنا؟ قالا: أنت. قال الإمام (ع) والله إنّ حصتي وحصة هذا الغلام سواسية، وأشار إلى الغلام. (سيد رضي،٢٠٠١: ٢٦٤).

ومن كلام له (ع) لما عوتب على التسوية في العطاء: أَ تَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيْهِ وَاللَّهِ لَا أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْماً لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ أَلَا وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَلَا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللَّهُ شُكْرَهُمْ وَكَانَ لِغَيْرِهِ وُدُّهُمْ فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْماً فَاحْتَاجَ إِلَى مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خَلِيلٍ وَأَلْأَمُ خَدِينٍ. (شهيدى،٢٠١٤: ٩٢،الخطبة١٢٦).

٢-١.الرفاه الاقتصادي

يقول الإمام (ع) حول رفاهية الفقراء اقتصاديا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. (شهيدى،٣١٢: ٢٠١٤ ،حكمة٣٢٨). ومن كتاب له (ع) إلى قثم بن العباس وهو عامله على مكة: وَانْظُرْ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَاصْرِفْهُ إِلَى مَنْ قِبَلَكَ مِنْ ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ مُصِيباً بِهِ مَوَاضِعَ الْفَاقَةِ وَالْخَلَّاتِ وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قِبَلَنَا. (شهيدى،٢٠١٤: ٢٦١،الرسالة٦٧). كتب إلى عثمان بن حنيف الأنصاري وكان عامله على البصرة وقد بلغه أنّه دعي إلى وليمة قوم من أهلها، فمضى إليها قوله: أَمَّا بَعْدُ يَا ابْنَ حُنَيْفٍ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَأْدُبَةٍ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا تُسْتَطَابُ لَكَ الْأَلْوَانُ وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ فَانْظُرْ إِلَى مَا تَقْضَمُهُ مِنْ هَذَا الْمَقْضَمِ فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ (شهيدى،٢٠١٤: ٢٣٤،الرسالة٤٥).

يؤكد الإمام على احترام حقوق الناس الاقتصادية في عهده إلى مالك الاشتر النخعي: ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ وَلَا تُقْطِعَنَّ لِأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وَحَامَّتِكَ قَطِيعَةً وَلَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ فِي شِرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ يَحْمِلُونَ مَئُونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذَلِكَ لَهُمْ دُونَكَ وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (شهيدى،٢٠١٤: ٢٤١،الرسالة٥٣). يرى الإمام (ع) أنّ شدة غضب الله تجاه ظلم العباد أشد من ردة فعله تجاه الشرك به، أي أنّ غضب الله لظلم الناس بعضهم بعضا يبلغ درجة لا يمكن مقارنته مع أي من الآلام الدنيوية، وأنّ هذا التعبير يعبر عن أهمية الابتعاد عن ظلم الناس وهضمهم حقوقهم، والاهتمام بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية (سليمي، ٢٠٠٤: ١٣٧) من هنا تأتي الاستفادة من المصادر التي تمتلكها بغية تحسين وضع حياتهم في المستوى الملائم بالكرامة الإنسانية ضمن حقوق المواطنين. على الحكومة الإسلامية توفير الأرضية لتلك الاستفادة، وأن تمنع زيادة الثروات في يد الأثرياء، وتزيل أرضية زيادة الأغنياء ثروتهم، كما عليها ومن خلال المساعي المستمرة والتخطيط الدقيق، أن تساعد الضعفاء على تحقيق الاحتياجات الضرورية في الحياة.

٣.حق المشاركة في القضايا العامة

إنّ التشاركية من المفاهيم الديمقراطية التي تتكون في إطار علاقات المواطنين والحكومة، وعلاقة السلطة في المجتمع. إنّ القبول بأصل مساواة الناس هو أكثر الأفكار جوهرية التي تشكل أساسا للمشاركة، ويهدف إلى تعاون الناس وتشاركهم في الأمور بغية تحسين الحياة كمّاً وكيفا، وفي كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، (نيازي /غفاري، ٢٠٠٨: ١٢). على هذا الأساس فإنّ المجتمع المدني ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الاجتماعية يحظيان بالقبول بصفتهما أسسا جوهرية في التنمية التشاركية. (يونسكو، ٢٠٠٧، ١-٢). يُعَدُّ الاهتمام بالمشاركة العامة من سمات نظرة الإمام (ع) إلى الحكومة. كان الإمام (ع) يعتبر الناس أصحاب حق في إدارة الشؤون السياسية والحكومية، وكان يريد منهم أن يقدموا له المشورة في مختلف القضايا: فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ وَلَا آمَنُ ذَلِكَ (شهيدى،٢٠١٤: ١٧١،الخطبة ٢١٦).

يؤكد الإمام (ع) على الاستفادة من أفكار الآخرين ومقترحاتهم، وينفي نفيا تاما النظرة المستبدة، يقول الإمام إلى قادة جيشه: وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدِي أَلَّا أَحْتَجِزَ دُونَكُمْ سِرّاً إِلَّا فِي حَرْبٍ وَلَا أَطْوِيَ دُونَكُمْ أَمْراً إِلَّا فِي حُكْمٍ وَلَا أُؤَخِّرَ لَكُمْ حَقّاً عَنْ مَحَلِّهِ (شهيدى، ٢٠١٤: ٢٣٨، الرسالة٥٠). قال الإمام (ع) مخاطبا الاشتر النخعي: ثُمَّ لْيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ وَأَقَلَّهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ لِأَوْلِيَائِهِ وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ وَالْصَقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَى أَلَّا يُطْرُوكَ. (شهيدى،٢٠١٤: ٢٤٠،الرسالة٥٣). كما

Archive of SID
www.SID.ir

يوصي الإمام (ع) مالك الاشتر في نفس الرسالة: ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً وَلَا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. (شهيدى،٢٠١٤: ٢٤١،الرسالة٥٣).

٣-١.حق الحرية في الانتخابات

من أهم حقوق الناس في المجتمع، هو حق إنشاء الأحزاب والجمعيات وتقرير المصير، إنّ هذا الحق هو من الحقوق التي تعترف بها دساتير أغلبية الدول، وتؤيدها كإحدى جوانب الحقوق المدنية والسياسية في الحكومات الشعبية. إنّه ناجم عن مقدرة الناس في تأسيس منظمات ومؤسسات عند مواجهة السلطة وهيمنتها، إذ يمكنهم فرض مطالبهم على الناس بأفضل الأساليب، إنّ الشخص ضعيف لوحده، ويخسر المعركة في مواجهة الحكومة، كان الإمام علي (ع) يعتبر أنّ سلطته تعتمد على مطالب الناس، ويعلنها بصراحة بأنّه لو لم تكن إرادة الناس وحضورهم لم ولن يكن يقبل بالحكم، إنّ الإمام كان مؤمنا ومثقفا عاهد الله بأن لا يقف مكتوف الأيدي في مواجهة الظلم، وكان يريد الحكم لتحقيق هذا الهدف، لكن على الناس أن يريدوا هذا الأمر، كي لا تبقى حجة لا على الإمام ولا على أي عادل آخر، فإذا كانت العدالة للناس، فعلى الناس أن يطالبوا بها، وإلا لا تستقر العدالة وإن استقرت فإنّها لا تستمر. (حسين پور، ٢٠٠٧: ٤٦).

قال الإمام (ع) حول الاهتمام بالتيارات السياسية والحرية في الانتخابات: مع أنّ الحكومة الإسلامية تستمد شرعيتها من الله، لكن إلى جانب الشرعية الإلهية، من اللازم أن تحظى بالشعبية، إنّه يرى أنّه يجب توفير الظروف الروحية والنفسية والعقائدية والثقافية والأخلاقية في المجتمع، حتى يصبح المرء مطالبا بالحق وتأسيس الحكومة الإسلامية، ولا يمكن إرغام الناس على الإطاعة بقوة السيف. (بابا زادة،٢٠٠١: ٥٣٩-٥٤١). إنّ الإمام يرى أنّ رضاه ناجم عن حرية الناس في التصويت، وبالرغم من ابتعاده عن الحكم لـ ٢٥ عاما، بعد وفاة النبي واتخاذ الصمت حفاظا على الإسلام، قَبِلَ الحكم والخلافة ما يقارب ٥ سنوات، وبايع معه كثير من الناس.

٤.احترام الأقليات الدينية والقومية

كان الإمام يحترم الأقليات الدينية والمعارضين احتراما خاصا، وجاء في رسالته إلى أحد ولاته: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ دَهَاقِينَ أَهْلِ بَلَدِكَ شَكَوْا مِنْكَ غِلْظَةً وَقَسْوَةً وَاحْتِقَاراً وَجَفْوَةً وَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرَهُمْ أَهْلًا لِأَنْ يُدْنَوْا لِتِرْكِهِمْ وَلَا أَنْ يُقْصَوْا وَيُجْفَوْا لِعَهْدِهِمْ فَالْبَسْ لَهُمْ جِلْبَاباً مِنَ اللِّينِ تَشُوبُهُ بِطَرَفٍ مِنَ الشِّدَّةِ وَدَاوِلْ لَهُمْ بَيْنَ الْقَسْوَةِ وَالرَّأْفَةِ وَامْزُجْ لَهُمْ بَيْنَ التَّقْرِيبِ وَالْإِدْنَاءِ وَالْإِبْعَادِ وَالْإِقْصَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. (شهيدى،٢٠١٤: ٢٠٥،الرسالة١٩).

كما أوصى الإمام (ع) في عهده إلى مالك الاشتر باتخاذ العطوفة، ولم ير حاجة في ممارسة العنصرية: وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ. (شهيدى،٢٠١٤: ٢٠٥،الرسالة١٩). وجاء في كتاب آخر: لما بدأ الإمام علي (ع) بتقسيم بيت المال أعطى كل واحد ثلاثة دنانير، وأعطى رجلا من الأنصار ثلاثة دنانير، وجاء بعده غلام أسود فأعطاه ثلاثة دنانير، فقال الأنصاري: يا أمير المؤمنين! هذا غلام أعتقتُه بالأمس تجعلني وإياه سواء؟ فقال: إنّي نظرت في كتاب الله فلم أجد لولد إسماعيل على ولد إسحاق فضلا. خطب أمير المؤمنين (ع) فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس! إنّ آدم لم يلد عبدا ولا أمة، وإن الناس كلهم أحرار، ولكن الله خوّل بعضكم بعضا، فمن كان له بلاء فصبر في الخير فلا يمن به على الله تعالى، ألا وقد حضر شيء ونحن مسوون فيه بين الأسود والأحمر. (تقوي، ٢٠٠٧: ٩٥). على هذا فإنّ الإمام علي (ع)، كان يعتبر أنّ الاهتمام بالجميع، واحترامهم، من واجب الحكومة والحكام، وفي الواقع عدّها الفكرةَ الاجتماعية السائدة على تنظيم علاقات الحكومة بالناس. على هذا إنّ احترام الناس يُعَدُّ من الأسس وأنّ الحكام، في أي حكومة، وخاصة الحكومة الدينية عند التشريع والتخطيط عليهم الاهتمام بإقامة العلاقات المستمرة والمؤثرة بمختلف طبقات الناس.

٤-١.حرية التعبير والفكر

إنّ الحرية تمثل أمن البشر وتحظى بمكانة سامية في فكر الإنسان، يرى الإمام (ع) أنّ الفرد يتمتع بالحريات الخاصة به ومنها حرية التعبير والفكر. يُعَدُّ الإمام علي (ع) نموذجا كاملا للحاكم المؤمن بحرية التعبير والفكر قبل ١٤ قرنا، وكان بإمكان الجميع أن يبدي رأيه دون خوف ووجل، إنّه لم يكن من طينة الحكام، الذين يحددون الحريات لظنهم أنّه قد يحدث خطأ ما، أو يمارس الاستبداد، بذريعة استغلال الحرية، كان يحاصر الإمام (ع) شتى أنواع المؤامرات الداخلية والخارجية، لكنه بالرغم من كل المؤامرات التي كانت تحاك ضد نظامه، لم يذهب بجواز تحديد الحريات، كتب الإمام (ع) رسالة إلى مالك الاشتر قائلا: وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالْأَنَفَ يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبْ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً وَامْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ. (شهيدى،٢٠١٤: ٢٤٢،الرسالة٥٣).

Archive of SID

www.SID.ir

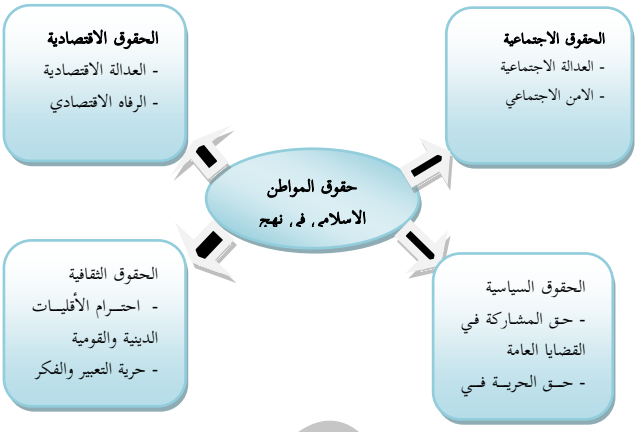

الجدول ١. نموذج حقوق المواطنة في التعاليم العلوية وفقا لنهج البلاغة

الخاتمة

في يومنا هذا أصبح استمرار المجتمعات وتطورها، متوقفا على وجود مواطنين ناشطين ومشاركين وفاعلين، إنّ معرفة الفرد على حقوقه وبالتالي المطالبة بها، تؤدي إلى معرفة الأفراد بما عليهم من مسئوليات في المجتمع وفي التعامل معا، من هنا تتخذ النظم الاجتماعية مسارا تطوريا، ويتحول المجتمع إلى مجتمع ناشط، فضلا عن هذا إنّ حلحلة قضايا المجتمع، وخلق التغيير فيها، لا يأتي إلا عبر مشاركة أبناء المجتمع في كل الجوانب، فدون وعي الفرد بحقوق المواطنة في الجوانب المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لا يكون لدينا رصيد نظري للمشاركة الناشطة في القضايا الاجتماعية. ولا يتمكن المواطنون من التعبير عن مطالبهم، وإيصال صوتهم إلى الحكومة. تشكل حقوق المواطنة ضرورة لتحقيق الديمقراطية، والأساس لإدارة قضايا المجتمع بأفضل الأشكال، يتوقف نجاح الديمقراطية على تأسيس مجتمع يعرف الناس فيه حقوق المواطنة، فبذل المساعي لبناء أسس الديمقراطية في المجتمعات التي لا يعرف الناس حقوقهم وواجباتهم بصفتهم مواطنين، يمكن أن يؤدي إلى فوضى اجتماعية. إنّ احترام حقوق المواطنة، وتحقيقها يتطلب حلحلة شروط مسبقة لا يمكن عقد الآمال من دونها على تحقيق حقوق المواطنة. إنّ الإمام (ع) وقبل أن يكون حاكما، كان إماما دينيا تربّى في مدرسة الوحي، وكانت حكومته بصفتها حكومة دينية، تطابق الأهداف الإلهية تطابقا تاما. إنّ هذه الحكومة هدفت إلى تأسيس المجتمع، وإيصال الأفراد قمة الكمال والسعادة الخالدة. تتجلى الحكومة الإسلامية في حكومة أمير المؤمنين (ع) كان الإمام (ع) قد تعلم علم الإدارة المدنية طوال فترة استمرت ٢٣ عاما شهدت من حياة النبي بعد النبوة، إنّه تعلمها من الكتاب والسنة النبوية، وكان يعرف الثقافة القبلية وتراثها وهدفها، كما شاهد الإمام طوال ٢٥ عاما بعد النبي، مختلف الأحداث والأساليب الإدارية، وقام بنقدها في خطب نهج البلاغة. كان الإمام (ع) يريد إدارة المجتمع إدارة منتظمة ومقننة، حتى لا تتأثر بالشخصيات القوية قبلية كانت أو غير قبلية، إنّه كان يريد أن يجعل العدالة في مكانتها الصحيحة، ومن خلال تربية الأجيال وفقا للتعاليم الإسلامية، و أن يقلل من نفوذ الثقافة القبلية والجاهلية. يؤكد الإمام (ع) في نهج البلاغة على أسس منها: العدالة والحرية وحقوق الناس، وكان يحاول توطيد علاقات الناس بالبعض وتكوين أسس المواطنة عند الناس، إنّ السمات المهمة في مجتمع متمحور حول المواطنة، هو الاحترام القلبي للقانون وسيادة القانون والعدالة ومساواة الناس وتقسيم العمل وتربية ولاة وعلماء يقبلون النقد، وهذا الأمر يدل على أنّ الإسلام ليس دينا عقائديا، بل يشتمل على كل الجوانب الفردية والاجتماعية، ونظرا إلى أنّ تلك الحقوق تصدر من الله تعالى، وهي مؤسسة في ذات الناس، فإنّها تطبق في المجتمع الإسلامي، وتوفر الأرضية لتحقيق السعادة الدنيوية والأخروية للمواطنين.

المصادر

- *القرآن الكريم*، ترجمه مهدی الهی قمشه‌ای (۲۰۱۴). قم: منشورات مبین اندیشه، الطبعة الاولی.
- احمدی طباطبایی،سید محمدرضا (۲۰۱۱). *حقوق شهروندی با تاکید بر قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران. فصلنامه خط اول*.عبدالمطلب عبدالله. رهیافت انقلاب اسلامی، العام الثالث العدد ۳.
- آرام، احمد (۲۰۰۱). *الحیاه*. تهران: منشورات دفتر نشر فرهنگ اسلامی.
- آشتیانی، ملیحه (۲۰۰۳). *بررسي روش‌هاي مناسب لحاظ كردن ارزش‌هاي شهروندي با توجه به موازين ديني در برنامه درسي*. سازمان پژوهش و برنامه‌ریزی آموزشی وزارت آموزش و پرورش.
- بابازاده، علی اکبر (۲۰۰۱). *سیمای حکومتی امام علی (ع)*. قم: منشورات انصاریان.
- بهبهانی، زهرا و توسلی، زهرا (۲۰۱٤). *ضرورت آموزش حقوق شهروندی. پژوهش‌نامه حقوق شهروندی*. مرکز تحقیقات استراتژیک.۱۰۷. تهران: پژوهشکده تحقیقات راهبردی.
- تقوی، سیدحسین (۲۰۰٦). *نهج‌الخطابه*. تهران: نشر حقوق کشف الغطاء.
- جرداق، جورج (۲۰۰٦). *امام علی (ع) صدای عدالت انسانی*. ترجمه سید هادی خسروشاهی. قم: مؤسسه انتشاراتی امام عصر.

Archive of SID
www.SID.ir

- حرعاملی، محمد بن حسن (۲۰۱۱). *وسائل الشیعه الی تحصیل مسایل الشیعه*. قم: کتابفروشی اسلامیه.
- حسین‌پور، بیژن (۲۰۰۷). *حاکمان و مردمان جستاری بر حقوق مردم در سیره‌ی علوی*. قم: خادم‌الرضا. الطبعة الثانية.
- حسینیان‌خطیبی، حسن (۲۰۰۶). *وظایف متقابل مردمان و حاکمان در حکومت اسلامی*. حوزه علمیه حضرت زینب (س) مرکز مدیریت حوزه‌های علمی خواهران.
- حکیمی، محمد (۲۰۰۶). *زمینه‌ها و موانع تحقق عدالت اقتصادی*. تهران: کانون اندیشه‌ی جوان. الطبعة الثالثة.
- خامنه‌ای، سید علی (۲۵ فبراير ۲۰۱۰) *تصريحات قائد الثورة الاسلامية في لقاءه باعضاء مجلس خبراء القيادة نقلا عن موقع*: پرسمان دانشجویی- اندیشه سیاسی، www.quran.porsemani.ir.
- رزاق‌پور، یوسف (۲۰۱۲). *نگاهی به حقوق شهروندی، ماهنامه کانون*. عدد ۱۲۳.
- ساکت، محمد حسین (۲۰۱۲). *حقوق شناسی: دیباچه‌ای بر دانش حقوق*. تهران: نشر ثالث.
- سلیمی، حسین (۲۰۰۳). *سیاست از منظر امام علی (ع)*. تهران: منشورات دانشگاه علامه طباطبایی.
- سیدرضی، ابوالحسن محمد بن الحسین بن موسی (۲۰۰۰). *نهج‌البلاغه*. ترجمة سید محمد مهدی جعفری. قم: مؤسسه نشر و تحقیقات ذکر.
- شهیدی، سیدجعفر (۲۰۱۴). *نهج‌البلاغه*. تهران: شرکت انتشارات علمی فرهنگی.
- صانعی، پروین (۲۰۱۱). *حقوق و اجتماع؛ رابطه حقوق و اجتماع و روان*، تهران: طرح نو. الطبعة الاولی.
- ضيائي‌بيگدلي، محمد رضا (۱۹۸۸). *اسلام و حقوق بين-الملل*. تهران: شركت سهامي انتشار.
- طاهری، ابوالقاسم (۲۰۰۲). *راهنمای آموزش و پژوهش در نهج‌البلاغه*. قم: دفتر نهاد نمایندگی مقام معظم رهبری. الطبعة الاولی.
- طباطبايي، سيد محمد حسين (۱٤۱۷). *الميزان في تفسيرالقرآن*. قم: دفتر انتشارات جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، الطبعة الخامسة.
- عمید، حسن (۲۰۰۱). *فرهنگ عمید*. تهران: انتشارات أمیرکبیر.
- عميد زنجاني، عباسعلی (۱۹۹۱). *حقوق اقليت‌ها*. تهران: دفتر نشر فرهنگ اسلامي.
- ---------- (۲۰۰۳). *فقه سياسي*. الطبعة الخامسة. تهران: انتشارات اميركبير.
- قرائی‌مقدم، امان الله (۲۰۰۳). *مبانی جامعه شناسی*. تهران: انتشارات ابجد. الطبعة الخامسة.
- کاتوزیان، ناصر (۱۹۸٦). *فلسفه حقوق*. تهران: انتشارات بهنشر. الطبعة لثانية.
- کلینی، محمد بن یعقوب (۱٤۰۷). *کافی*. تهران: دار الکتب الاسلامیة. الطبعة الرابعة.
- کوشا، محمد مهدی (۲۰۰۸). *شهروندی*، تهران: وزارت العلوم، والأبحاث والتقنية قسم الثقافي الاجتماعي. مکتب التخطیط الاجتماعي والدراسات الثقافية. الطبعة الأولی.
- محمدی ری شهری، محمد (۲۰۰٤). *دانشنامه امیرالمؤمنین (ع) بر پایه‌ی قرآن، حدیث و تاریخ*. ترجمه مهدی مهریزی. قم: نشر دارالحدیث. المجلد الاول.
- مطهری، مرتضی (۱۹۹۵). *سیری در نهج‌البلاغه*. تهران: انتشارات صدرا. الطبعة الـ ۱۵.
- ---------- (۲۰۰۱). *عدل الهی*. تهران: انتشارات صدرا. الطبعة الـ ۱۵.
- منافی شرف‌آباد، کاظم (۲۰۱۳). *تبیین حقوق شهروندی از دیدگاه قرآن*، مجموعه مقالات اولین همایش ملی مدیریت شهری در افق چشم-انداز ۲۰۲٦. تهران: مرکز مطالعات تکنولوژی دانشگاه صنعتی شریف.
- میلر، دیوید (۲۰۰۳). *حقوق بشر و شهروندی مقید به مرز*، فصلنامه راهبرد. عدد ۳۲.
- نرکسیان، عباس (۲۰۱۵). *مطالعات شهروندی؛ رویکرد شهروندمدار به مدیریت دولتی*. تهران: انتشارات دانشگاه تهران. الطبعة الاولی.
- النوري الطبرسي، ميرزا حسين (۱۴۰۷). *مستدرك الوسائل و مستنبط المسايل*. قم: مؤسسه آل‌البیت (ع).
- نیازی، محسن؛ غفاری، غلامرضا (۲۰۰۹). *جامعه‌شناسی مشارکت*، تهران: نشر نزدیک.
- هادوی‌نیا، علی اکبر (۲۰۰۲). *فقر و غنا. دانشنامه امام علی (ع)*. ج۷. تهران: مؤسسه فرهنگی دانش و اندیشه معاصر. الطبعة الاولی.
- یونسکو. (۲۰۰۹). *پروژه تحلیل برنامه و سیاست‌های فرهنگی، اجتماعی و محیطی ایران در برنامه چهارم با توجه به اهداف و طرح اجرایی دهه ملل متحد برای خدمت در آموزش توسعه پایدار (۲۰۱٤-۲۰۰۵)*. مؤسسه توسعه روستایی ایران.

Archive of SID

www.SID.ir

المصادر الإنجليزية

- Gandhi, M. (2007). *Command Article 3 of Geneva Conventions 1949 in the Era of International Criminal Tribunals*. ISIL Year Book of International Humanitarian and Refugee Law.
- Lisa, A.M., & Chiodo, J.J. (2005). *What Do Have Student to Say About Citizenship?, an Analisis of The Concept of Citizenship Among Secondary Education Student*. Journal of social Studies Research. Spring.
- Matsuda, N. (2014). *Can Universities Supply Citizenship Education? A Theoretical Insight, Japanese political science review* , 89–110/2 (doi: 10.15545/2.89) c 2014 Japanese Political Science Association.
- Westholm, A., Montero, J., & Van Deth, J. (2007). *Introduction: Citizenship, Involvement, and Democracy in Europe*. In J. Van Deth, J. Montero & A. Westholm (Eds.), Citizenship and Involvement in European Democracies: A Comparative Analysis. London: Routledge.

Archive of SID

www.SID.ir